الشواهد القرآنية في كتاب شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (ت469هـ)

الباحث: محمد صادق بدر شنيف

أ. د. سلام موجد خلخال

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

muhamad.s@s.uokerbala.edu.iq

07816833800

الملخص:

أخذت الشواهد القرآنية الحجم الأكبر من بين الشواهد الأخرى في مصادر اللغويين والنحويين في عصور اللغة الأولى؛ لكون القرآن الحجة اللغوية والدليل الأسمى على صحة لغتهم، وهذه الراسة تهدف إلى الكشف عما في الكتاب من نصوص احتج بها ابن بابشاذ في شروحاته التي وضعها على الكتاب الأم جمل الزجاجي، وكتاب شرح الجمل من المصادر النحوية التي لها أثرها في الدرس النحوي ؛ لأنه يمثل مصدر تعليمي شامل لعلوم النحو والصرف في جميع أبوبه في عصره، فكان للشاهد القرآني مساحة واسعة في الكتاب، وهي متناثرة في جميع أبوابه وعلى اختلاف مسائله.

Abstract:

Quranic evidence occupies the largest portion among other types of evidence in the sources of linguists and grammarians during the early periods of the Arabic language. This is because the Quran is the supreme linguistic proof and the highest evidence of the correctness of their language. This study aims to uncover the texts cited by Ibn Babshadh in his explanations that he placed on the original book (Jumal Al-Zajjaji). The book "Sharh Jumal Al-Zajjaji" by Ibn Babshadh is one of the grammatical sources that have a significant impact on the study of grammar; it represents a comprehensive educational source for the sciences of grammar and morphology in all its chapters during its time. The Quranic evidence has a wide space in the book, scattered across all its chapters and various issues.

الكلمات المفتاحية: الشاهد، القرآن الكريم، شرح جمل الزجاجي.

Keywords: Evidence, Holy Quran, Sharh Jumal Al-Zajjaji

.

المقدمة:

الشّاهد لغة واصطلاحا

تقول العرب (شهد فلان على فلان بحق)، فهو شاهد وشهيد واستشهد فلان فهو شهيد، والمشاهدة (المعاينة)، وقومٌ شهود أي (حضور)[1]، والشّاهد بمعنى الدليل وهو المعنى المراد[2]، والشّاهد في الاصطلاح "عبارة عمّا كان حاضراً في قلب الانسان، وغلب عليه ذكره، فإن كان الغالب عليه العلمَ فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق فهو شاهد الحقّ "[3].

وقد ذُكِرَ: " عند أهل العربية: الجزئي الذي يشهد به إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهو أخص من المثال"[4]، فالمراد بالشّاهد هو الدّليل الذي يحتج به على قول أو رأي نحوي، فقد عرَّفه محمد عبدو: " بأنَّه دليل نصي جزئي يعود إلى ما عرف لدى النّحاة بعصور الاحتجاج وأوتي به لبناء قاعدة، ولا يمكن تأويله على وجه غيرها، وإلا عدَّ مثالاً وإن كان من نصوص عصور الاحتجاج"[5]، فالاستشهاد يعني إثبات المتكلم أو الكاتب بدليل يعزز ويدعم رأيه، فالمتكلم يستمد كلامه وشواهده من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والكلام المنظوم والمنثور[6].

وللشاهد النحوي أثره في الدرس النحوي خاصة، إذ أنزل الله تعالى القرآن الكريم وحياً على نبيه محمد (صلى الله عليه وأله وسلم) بلسان عربي مبين، فأعجز فصحاء العرب وبلغاءهم عن أنْ يأتوا بمثله، أو بمثل سورة من سورهِ، وتكفّل الله ـ جلّ وعلا ـ بحفظه بقوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[7]، ومسالك حفظ القرآن كثيرة من شأنها أنْ تحقّق وعد الله تعالى في كتابه المجيد، ومن تلك المسالك أنَّه تعالى هيّأ طائفة من علماء الأُمة ليقوموا جاهدين على وضع قواعد تضبط لغة العرب وتحافظ عليها من الضّياع واللّحن والانحراف، وكمعتمدهم الرّئيس في صياغة القواعد النّحوية النّصوص القرآنية، والشّعر العربي.

وابن بابشاذ هو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم، النحوي، المصري، الجوهري، المعروف بابن بابشاذ، عاش في القرن الخامس الهجري إلّا أن كتب التّراجم التي ترجمت له لم تذكر السنة والمكان الذي ولد فيه فمنهم من نعته بالمصري[8]، وآخرون ذكروا بأنّه عاش في مصر، وأصله من الديلم[9]، وقيل أيضًا بأنّه عراقي الأصل[10]، وهذا الرأي يؤيد بأنّه مولود في مصر؛ لأن العراق هو بلد جده أو أبيه الذي قدم إلى مصر لغرض التجارة وهذا ما يذهب إليه محقق كتاب المقدمة المحسّبة[11]. له عدد من المصنفات أشهرها شرح الجمل، والمقدمة أو المحسّبة.

الشّواهد القرآنية عند ابن بابشاذ في كتابه شرح جمل الزّجاجي

ابن بابشاذ من النّحاة الذين اهتموا بالشّاهد القرآني، وقد فاق عنده عدد الشّواهد الشّعرية وهذا خير دليل على مكانة الشّواهد القرآنية التي يستدل فيها على القاعدة النحوية تقريراً للحكم وتثبيتاً لها، فنجده في شرحه يورد الآيات على شكل متتابع تكاد تشكل عنده ظاهرة؛ لأنَّه يوردها بشكل مطرد ومقصود، وهذا دليل على تأثره بعلماء اللّغة السابقين الذين كانوا مهتمينَ بالشّاهد القرآني من أجل تثبيت قواعدهم النّحوية، فقد ذكر ابن بابشاذ أربعمائة شاهد قرآني[12] في مختلف المسائل: النّحوية، والصّرفية، والصّوتية، واللّغوية الأخرى .

أولاً: الشّاهد القرآني في الأسماء

قال ابن بابشاذ: " إنَّما سمي الاسم اسماً بمسماه، فأوضحه وكشف معناه، فاشتق من لفظ السمو وهو العلو"[13]، والجدير بالذكر بوقوع خلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين حول تحديد أصل اشتقاق الاسم، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّه مشتق من الوسم وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنَّه مشتق من السمو، وهو العلو[14]، ويبدو لنا واضحاً انتصاره إلى البصريين.

وقد ذكر في(باب الفاعل والمفعول به) : " الفاعل لا يخلو من ثلاثة أقسام: أما أنْ يكون مرفوعاً باللفظ والمعنى مثل قام زيدٌ وخرج عمرٌو، وإمّا ان يكون مرفوعاً باللفظ دون المعنى، وهو مالم يسمي فاعله، وإمّا أن يكون مرفوعاً في المعنى دون اللفظ، وهو كل فاعل كان مضافاً اليه مصدر، أو

دخل عليه حرف جر مثل قولك: قيام زيدٍ حَسَنٌ، وما جاءني من أحدٍ "[15]، ويستدل على ذلك بالشّاهد القرآني بقوله سبحانه: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**﴾[16]، فهو يعتمد على ركن أساس من أصول الاتكاء الاستعمالي وهو القرآن، وحكم الفاعل هو الرفع، قال سيبويه: " وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فعلُ الفاعل"[17].

وقد يُجَر الفاعل بحرف جر زائد في بعض المواضع، فيكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، وغالباً ما يكون حرف الجر الزائد من أو الباء أو اللام، نحو: ما بقي من أنصار للظالمين، وكفى بالحق ناصرًا ومعيناً[18]. ومثله الشّاهد القرآني ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**﴾[19]، الذي ذكره ابن بابشاذ[20] .

ونجد عنده تعدد الأوجه النحوية في الشّاهد الواحد ومنه ذكره لنفس الشّاهد في مسألة أخرى قائلاً: "ومن المنصوبات ما يجوز أنْ يقدر تارةً حالاً، وتارة تمييز، حسب ما يحتمله التقدير، مثله ﴿ **وكفى بالله حَسيباً**﴾[21]، ولله دره فارساً، فمتى يقدر بِمِن كان تمييزاً، ومتى قدر بـ في كان حالاً ومنها ما يجوز أن يكون حالاً وأن يكون مفعولاً له مثل: " جئتك طَمَعاً، وكلمتك رغبةً فمتى قُدِّر باللَّام كان مفعولاً له ومتى قدِّر بـ في كان حالاً " [22].

وفي مواضع يذكر آراء النّحاة ومن ثمّ يحتكم إلى الشّاهد القرآني ومنه خلاف النّحويين في كلمة (سحر) وحكمها هي: " أن كلمة (سحر) إذا قُصد بها (سَحَرُ) يوم بعينه، جعل ظرفاً فالأصل أن يذكر معرفاً بالألف واللام، فعدل عن الألف واللام، وقصد تعريفه، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع من الصرف، ولا يكون هذا إلاّ مفعولاً فيه، فلو لم تقصد ظرفيته، وقصد تعيينه لم يستغن عن الألف واللام أو الإضافة كقولك: (طاب السحر)، (وقمت عند السحر)، فلو نكر(سحر)، وجب التصرف والانصراف، كقوله تعالى: ﴿**نجيناهم بسَحَرٍ**﴾[23]، وكل معدول سمِّي به فعدلُه باقٍ، إلاّ (سحَر) و(أمسِ) في لغة بني تميم، فإن عدلهما يزول بالتسمية فينصرفان"[24]، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله في التسمية باقٍ، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره[25]، ومنه في المدار نفسه نقله لقول الزجاج قائلاً: " قال أبو القاسم: ومنها فُعْلانْ الذي مؤنثه على فُعْلى

من نحو: سِكران وسَكرى، وغَضْبان وغضبى، يعني أن هذا من القسم الذي لا ينصرف معرفة ولا نكرة "[26]، وأبو العباس المبرد: إنما لم ينصرف في النكرة؛ لأنَّ النون بدل من الهمزة في حمراء وصفراء، كما لم تتصرف فعلاء، وكذلك[27] فَعْلانْ، وأحتجّ على ذلك بقول العرب في النسب إلى "بهراء: بهرانيّ، وإلى "حَوْراء"، حَوْرانِيّ، وإلى صنعاء صنعاني، ولا دليل في هذا؛ لأنه ليس بين الهمزة والنون مناسبة، وإنَّما النون من الهمزة، وكان الأصل: بهراويّ وصنعاويّ كـ حمراويّ وسوداويّ، فأبدل من الواو النون للمقاربة، ألَّا ترى إلى جواز إدغام النون في الواو" [28]، وهنا يرد الشّاهد القرآني نحو:﴿**مِن وَاقٍ**﴾[29]، ﴿**مِن وَالٍ**﴾[30] " وقال(المحققون)[31] من أصحابنا: إنَّ هذا النوع لم ينصرف للشبه بفعلاء، من نحو: حمراء وبيضاء وسوداء. فابن بابشاذ لا يكتفي بذكر خلاف النحاة وآرائهم فإنَّه يحتكم برأيه إلى النص القرآني ويدلي برأيه في آخر المسألة بقوله: " فإن سميت به لم ينصرف؛ لأنّه إذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أنْ لا ينصرف في المعرفة فإن نكرتّه بعد ان سَمّيْت به جاء الخلاف الذي في أحمر بعد أنْ سميّتَ به ولا خلاف في حمراء في أنَّها لا تنصرف إذا نُكِّرت بعد التّسمية؛ لأنّ العلة موجودة غير مفارقة " [32]، ونجد توجيه ابن بابشاذ للآية الكريمة في فصل الحال :﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾[33]، بقوله: " واستحقت الحال أنْ تكون متنقلة، لأن هيئة الفاعل والمفعول الذين يكونان على صفات مختلفة فأمّا قولهم: دعوت الله سبحانه سميعاً، وسألته المغفرة قديراً، و﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾.. وما اشبهه مما لا معنى للانتقال فيه عن الصفة التي هو عليه؛ لانَّ الله سميع على كل حال، والحق مصدّق أبداً، والبعث لا يكون إلا على صفة الحياة ... فالمتنقلة قولك: هذا زيدٌ واقفاً والمؤكد قوله سبحانه: ﴿ **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ "[34]، وجاء ذلك باستدلاله على النص الكريم بالرغم اختلاف النحويين في ذلك، فقد نقل لنا النحويون أنَّ الشّرط في الحال أنَّ تكون متنقلة ليس واجباً عندهم، فمنهم من يشترطه كابن مالك والسيوطي، ومنهم من لا يشترطه، كما ابن مالك: " واشتقاقه وانتقاله غالبان، لا لازمان، ويغني اشتقاقه وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالته مفاعلة " [35].

وفي بعض المرات نجد رأي ابن بابشاذ منفرداً بدون ذكر قول الزّجاج أو غيره من النّحويين ومن ذلك تخريجه للآية الكريمة: ﴿**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامً**﴾[36]، " إمام في الآية جَمْع، لأنَّه المفعول الثاني لـ جَعَلَ، والمفعول الأول جَمْع، والثاني هو الأول، فوجب أن يكون جمعاً، وواحدُهُ آمٌّ؛ لأنَّه قد سُمع هذا في واحدِه، قال سبحانه وتعالى:﴿ **ولا آمينَ البيتَ الحَرامَ** ﴾[37]، فهذا جمع آمٌّ مُسَلّمًا، وقياسه على حدِّ قولهم: قائم وقيام، ونائم ونيام ، فامّا قولهم أئمَة فجمع إمام الذي هو مفرد على حد عِنان وأعنّة، والأصل أيمّة فقلبت ألفاً"[38]، وفي المدار نفسه قوله: " كل ما كان بوزن فعيلْ من الصفات صحيحاً مذكراً لا معتلاً ولا مضاعفاً، فأنّه يجمع على فُعلاءْ، وهو مثل ظريف وظُرفاء، وشريف وشُرفاء، ولا يجوز أن يجمع المؤنث على فُعلاءْ، لا تقول ظريفة وظرفاء، فأن أعتُرض بقوله سبحانه:﴿ **ويجعلُكُم خُلفاءَ الأرضِ** ﴾[39]، واحده خليفة ففيه جوابان:

"**الأول** : أنَّه قد سمع منهم: خليفة وخَليف، و**الثاني**: أنّه علم أنّ خليفة صفة تختص بالمذكر فقد صارت التأنيث لفظياً لا معنوياً"[40] ، وفي مواضع أخرى نجد ابن بابشاذ يكتفي باستدلال النحاة من خلال تعليقهم على الشّاهد القرآني من دون أنَّ يذكر رأيه ومنه قوله في (باب مقدمة في أصول التّصريف)[41]، ومنه ما يحكى عن التوزي(رحمه الله)، وقد سأل أبا حاتم عن الفردوس: أمذكر أم مؤنث؟ فقال أبو حاتم: مذكر، فقال التوزي (رحمه الله): هو مؤنث؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ **الْفِرْدَوْس هُمْ فِيهَا خَالدون**﴾[42]، فقال أبو حاتم: ذهب به إلى الجنة، فقال التوزي: يا غافل، أما سمعت الناس يقولون: أسألك الفردوس الأعلى؟ فقال أبو حاتم (رحمه الله): يا نائم، الأعلى ها هنا أفْعَل لا فُعلى فنكس رأسه حينئذ واستحيا[43].

ونجد ابن بابشاذ يتكأ على الشّاهد القرآني في معرفة المبتدأ قال: " وإنما استحق المبتدأ أن يكون اسماً؛ لأنّه مُحدث عنه، والمنزَّل منزلة الاسم ومثله قول الله تعالى: ﴿ **وانْ تصوموا خيرٌ لك** ﴾[44]، تقديره وصومكم خير لَكُم"[45]، يرد المبتدأ اسمًا صريحاً وقد يرد اسماً مؤوّلًا بالصريح، والاسم المؤوّل بالصريح: هو المصدر المؤوّل الذي يتألَّف من أنْ والفعل المتصرف، نحو: (يسرني أنْ تفوز بالجائزة) أي فوزك، وأنَّ واسمها وخبرها، نحو: (سرّني أنَّك حاضر) أي حضورك، وكي

والفعل المضارع، نحو: (جئت كي اتعلَّم) أي للتعلُّم، وما مع الفعل، نحو: (لا اصطحبك ما يقيم عَدوّي هنا)، أي مدة إقامة عَدوّي، أو مع الجملة الاسميَّة، نحو: (عَجبتُ ممَّا خالد مهمل) أي من إهمال خالد، ومن لو والفعل، نحو: (وددت لو نجح خالد)، أي نجاح خالد[46]، وهناك اختلاف بين المصدر الصريح والمؤوّل في المعنى والاستعمال، فقد يقع الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤوّل وبالعكس، وقد يؤدّي أحدهما معنىً لا يؤدّيه الآخر؛ لأنَّ لكل منهما خصائصه وغرضه[47]، وقد ورد المبتدأ مصدرًا مؤوّلًا في الآية التي ذكرها ابن بابشاذ: ﴿ **وانْ تصوموا خيرٌ لكم** ﴾[48]، وعند الشّارح يجوز الإبتداء بالنكرة إذا أفادت أو قاربت عدة مواضع ومنها الدعاء واستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿ **سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ** ﴾[49]، و﴿**وويلٌ للكافرين** ﴾[50]؛ لأنه متضمن معنى الفعل فأفاد[51]، والجدير بالذكر الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفةً، قال سيبويه(ت180هـ): " فأصلُ الابتداء للمعرفةِ، وضعف الابتداء بالنكرة" [52]، فإنْ اقتربت النكرة من المعرفة أصبحت صالحة للابتداء بها؛ لأنَّها تكون مشتملة على تنبيه للمخاطَب فتكون ذات فائدة [53]. وأشترط المتقدمون وجود الفائدة في النكرة شرطاً للابتداء بها[54]، وقد نصَّ المبرِّد (ت285هـ) على العلَّة من ذلك ألّا وهي مقاربتها عندئذٍ للمعرفة [55]. وقد بين ابن بابشاذ مسوغات الإبتداء بالنكرة في شرحه[56] في قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[57]، قال: كل جملة وقعت حالاً .

ثانياً: الشّاهد القرآني في الأفعال

عرَّف سيبويه (ت180هـ) الفعل بأنَّه : "وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع" [58]، وهو "ما دلَّ على معنى وزمان" [59]، وجاء في الإيضاح " أمَّا الفعل فما كان مستنداً إلى شيء ولم يُسند إليه شيء"[60]، و" الفعل لفظ يدلُّ على معنى في نفسه ويتعرَّض ببِنيته للزمان"[61]، والفعل " كلمة تدلُّ على أمرين معاً، هما: معنى (أي: حدث) وزمن يقترن به" [62]، فالفعل هو ما دلَّ على حدث وزمان؛ لأنَّه يحمل معنى في ذاته وواقعاً في زمان معيَّن، وهو مسندٌ ولا يُسند إليه .

والفعل على ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر، الماضي نقص عن الفعل المضارع درجة وزاد على فعل الأمر درجة؛ لأنَّ فيه بعض ما في المضارع، فهو يقع موقع الاسم فيكون خبرًا نحو: زيد قام، أي بمعنى (قائم)، ويقع أيضًا موقع المضارع في الجزاء نحو: إنْ قمتَ قمتُ؛ لِما فيه من المضارعة للأسماء، والأفعال المضارعة امتازت بالحركة على فعل الأمر الذي يكون ملازم للبناء، والمضارع فعل معرب(63).

وابن بابشاذ يستدل على تسمية الفعل بالشّاهد القرآني بقوله: " إنما سمي الفعل فعلاً لأنه توزن به جميع الأفعال، ويعبر بها "(64)، ونجد الشّاهد القرآني حاضراً عنده بقول الله تعالى: ﴿**لا يُسئلُ عَمّا يفعلُ وهُمْ يُسْئِلُونَ** ﴾(65).

ونجد ابن بابشاذ يبدأ باب الأفعال بطرحه عدة أسئلة بقوله: " ما الأفعال؟ وما أحكامها؟ الجواب: أما الأفعال فعبارات عن أحداث في أزمنة مختصة، وأما قسمتها فثلاث حاضر وهو الحال، وماض، ومستقبل؛ لأنَّ الأفعال مقسمة بقسمة الزّمان بالقبل والبعد إذا كان الزّمان عدد حركات الفلك بالقبل والبعد..."(66)، ونجد الشّاهد القرآني حاضراً في استدلاله على الفعل في قوله تعالى: ﴿**وَلو يُؤاخذُ اللهُ الناسَ بِما كَسَبُوا** ﴾(67)، فالماضي ما حسن به أمسِ ومنها أفعال ماضية باللفظ والمعنى وهو كل ما كان مبنياً على الفتح وأفعال ماضية في اللفظ دون المعنى وهو ما وقع بعد حرف الشرط نحو: قام زيد ، قام عَمْرٌو وافعال ماضية في المعنى دون اللفظ وهو ما وقع بعد لَمْ، ولمّا نحو لم يقمْ زيدٌ، ولمّا يقم زيدٌ أما الفعل المستقبل فهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة، وهو على ثلاثة أضرب .

1. مستقبل في اللفظ والمعنى وهو ما حسن معه غَداً والسين أو سوف.

2 . ومستقبل في المعنى دون اللفظ، وهو ما وقع بعد حرف الشرط من الأفعال.

3 . ومستقبل في اللفظ دون المعنى، وهو ما وقع بعد لَوْ ولم ولَمّا مثل قوله تعالى: ﴿**وَلو يُؤاخذُ اللهُ الناسَ بِما كَسَبُوا** ﴾ (68).

الفعل الماضي: هو الفعل الدَّال على اقتران حدث بزمان قبل زمن التكلُّم، وعلامته صحة دخول تاء التأنيث عليه، يُبنى على الفتح إنْ لم يَعرُض عليه عارض يمنع ذلك ويحوّله على السّكون أو الضّمّ، فالسّكون عند اعتلال آخره واتصاله ببعض الضّمائر، والضمُّ عند اتصاله بواو الجماعة[69]. ويُقسم على ثلاثة أقسام: ماضٍ في اللفظ والمعنى، نحو: قام زيد أمس، وماضٍ في المعنى دون اللفظ، نحو: لم يقم زيد أمس، وماضٍ في اللفظ لا في المعنى، ويُقال ذلك للمستقبل، نحو: إنْ قام زيد أكرمته[70]، ويأتي الفعل الماضي في الجملة الفعليَّة، أمّا مبنيًا للمعلوم، أو مبنيًا للمجهول .

أما معنى المضارع: " المُشابِه، يُقال: "ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته" إذا صرتَ مثله، وأصلٌ المضارعة تقابلُ السَّخْلَيْن على ضَرْع شاة عند الرضاع، و"هو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء"[71]، وهو ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلُّم أو بعده، أو ما دلَّ على حدوث الفعل في زمن غير منقضٍ، حاضرًا كان أو مستقبلًا[72]. وفيما يخصُّ إعرابه فقد جاءت الأفعال المضارعة معربة في العربية دون بقية الأفعال كالماضي والأمر فهما مبنيان دائماً؛ لمضارعتها الأسماء ووقوعها موقعها، وفي موضع آخر قال ابن بابشاذ في شرحه: " وأما العامل في الحال فعلى ضربين: فعل، ومعنى فعل، فإذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً، جاز التصرف في الحال بالتقديم، والتوسيط، والتأخير؛ لأن الفعل لما تصرف في نفسه تصرف في معموله، وليس كذلك المعنى، فعلى هذا يجوز: هذا زَيْد قائماً، وهذا قائماً زيد، ولا يجوز قائماً هذا زيد، ولا يجوز: هو زيد قائماً بوجه من الوجوه، تقدم أو تأخر: لعدم العامل في الحال: إذ كانت المضمرات ليست بمشتقة، ولا واقعة موقع المشتق فتعمل، والعامل في الحال من قولك: هذا زيد قائماً، أحد شيئين: إما ما في (ها) من معنى الفعل، وهو التنبيه، وإما ما في (ذا) من معنى الفعل، وهو الإشارة "[73]. هذا النوع من الحال جائز، وهو ما يعبر عنه النحويون بالحال المؤكدة، وهو قسمان: إما أن يؤكد عامله، وإما أن يؤكد خبر جملة لا عمل لجزأيها فيه، فإذا أكد الحال عامله إما أن يوافقه معنى لا لفظاً وهو كثير وشائع، كقوله تعالى: ﴿**ولا تعثوا في الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [74]، وإما أن يوافقه معنى ولفظاً، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً**﴾[75] "[76]، والخلاف بين النحاة في تقدير

العامل في النوع الآخر فمنهم من يرى أنَّ تقدير العامل بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه، وأن كان التقدير أعرف أو أعرف، أو أعرفني وهو الذي عليه سيبويه وابن مالك[77].

وفي المدار نفسه ذكر الشّاهد القرآني في مسألة " كل جملة وقعت حالاً فلا بد فيها من رابط ، إمّا عائد وإمّا واوٌ حال، مثل: جاء زيدٌ ونحن جلوس، وفي كتاب الله ﴿**يغشى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمَّتْهمْ أنفُسُهم**﴾[78]، وإنما كانت هذه واو حال لا واو عطف؛ لأنَّه موضع فضلة ورحمة؛ لأنَّه سبحانه ألقى على المؤمنين حقاً النّعاس أمنة منه والمنافقون خائفون من حِزبه، لم يلق عليهم النعاس عقوبة، فعظمت المنّة على المؤمنين حقاً إذ خصوا بذلك وهذه حال غيرهم" [79]، وأما الآية ﴿ **إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾[80]، فإنَّ ابن بابشاذ يستدل بقوله: " فليس الإدغام على لغة من قال (نِعْمَ)؛ لأن ما قبل الميم ساكن صحيح، ولكنه على لغة من قال (نِعِمْ) فإن كان الساكن بعد الحرف الثاني كان الإدغام جائزاً غير ممتنع مثل: هذه يدْ دّاودَ ؛ ويدْ داودَ؛ لأن حركة الحرف المدغم فيه قد أزالت التقاء الساكنين "[81]، والمشهور أنَّ (نَعْمَ) أصلها(نَعِمَ) بفتح وكسر الثاني وهو فعل ماضٍ كَسَمِعَ وعَلم[82]، وفي اللسان نَعِمَ فلان إذا أصابَ نعمةٌ[83]، ويُظْهِرُ مُعارضَتَهُ لِقُطْرب فقد جاءَ عنِ العربِ: نَعِيم الرجلُ، فهذا ممّا تفرّدَ بروايته قطرب وهي روايته شاذة، وذلك بإشباع الياء،

ونجد ابن بابشاذ يتخذ لغة (نعم) من خلال الشّاهد القرآني فعنده ليس الإدغام على لغة من قال (نِعْمَ)؛ لأنَّ ما قبل الميم ساكن صحيح، ولكنه على لغة من قال (نِعِمْ)[84]، ونقل الشارح في الإدغام قوله: قال الشارح (رحمه الله) قد بيّنا معنى الإدغام في أول هذا الباب واشتقاقه، وجملته إنَّك إذا أدغمت المثلين المتحركين عملت شيئين سكّنْتَ الأول وادغمته في الثاني مثل: جَعَلَ لك: وجَعَلَكَ وجَعَلَ لهم وجَعَلهم" [85]، وعلق ابن بابشاذ بقوله: " فأن كان الاول ساكناً قبل الإدغام عملت شيئاً واحداً وهو الإدغام، مثل: قُلْ لَهُ واجعل لَهُ، وإذا أدغمت المتقاربين المتحركين عملت ثلاثة أشياء: عملت شيئاً واحداً، وهو الإدغام، مثل قُلْ لَهُ، وأجعلْ لَهُ، واذا ادغمت المتقاربين المتحركين عملت ثلاثة أشياء: اسكنت وقلبتَ وأدغَمْتَ" [86]، والشّاهد القرآني عنده قوله تعالى:﴿ **قالتْ طائفةٌ**﴾[87]، وفي موضع آخر يبين أصل اشتقاق الفعل بقوله: فإنَّما قيل: ولما أخذت من نفس الفعل وهي الفاء،

والعين واللّام دون الاسم ولِمَ خُصّت بأنْ سميت فاءً وعيناً ولاماً قيل أمَّا اخذها من نفس الفعل دون الاسم فلان أصل التّصريف للأفعال وهو الأغلب عليه من الأسماء، وإنَّما أخذت من لفظ فعل والتّفعيل؛ لأن العرب تعبّر به عن كلّ فعل ذي علاج أو غير علاج غريزةً أو غير غريزة كان أو لم يكن قال الله تعالى: ﴿**لا يُسئلُ عَمّا يَفْعلُ وَهُم يُسْئلونَ**﴾[88]، وقال تعالى: ﴿ **ويفعلُ الله ما يشاءُ**﴾[89]، فهو أعم ما يعبر عن الأفعال" [90] .

ثالثاً: الشّاهد القرآني في الحروف

النّحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة: " أدوات الربط " لأن الكلمة إما أنْ تدلّ على ذات، وإما أن تدلّ على معنى مجرد " أي: حدث "، وإمّا أنْ تربط بين الذّات والمعنى المجرد منها، فالاسم يدل على الذات، والفعل يدل على المعنى المجرد منها، والحرف هو الرابط. وهو يختلف اختلافا كاملاً عن " الحرف الهجائي" الذي تبني منه صيغة الكلمة، كالباء، والتاء، والجيم.... وغيرها من سائر أحرف الهجاء، وتسمى لهذا أحرف البناء[91]. أما ابن بابشاذ فيقول فيه: " وانّما سُمِّي الحرف حرفاً؛ لأنَّه أخذ من حرف الشيء، وهو طرفه، من حيث كان معناه في غيره، فأشبه حرف الشيء، وهو طرفه، من حيث كان معناه مؤدى في غيره، فصار كأنَّه طرف له"[92]، والذي يفهم أن الحرف في ثلاث معان عنده كما هو عند النّحويين: منه حرف الهجاء، وهو الذي يطلق على الكلمة أو هو اقسام الكلمة[93]. والحرف إذا دلَّ على معنى في غيره سمي حرف معنى، وإنْ لم يدلَّ على معنى سمي حرف مبنى[94].

وقد سمى ابن بابشاذ حروف المعاني على عدة أبواب منها: باب الحروف التي تنصب الاسم[95]، وباب الفرق بين (إنَّ وأنَّ) وقسمه إلى فصول[96]، وباب حتى [97] وباب حروف الخفض[98]، وباب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة[99]، وباب الحروف التي تجزم[100] وغيرها من الأبواب، وقد جاء ترتيب ابن بابشاذ على هذا الشّكل وفقاً لما اسماه الزّجاجي ورتبه في كتابه جمل الزجاجي، وقد تحدث ابن بابشاذ عن الحروف الأحادية: الهمزة – الباء – التاء – السين –الفاء – الكاف – الالم – الواو . الحروف الثّنائية: الظ، أم – إن – أو – أي – بل – ما– وا –ها – بل – عن – في –

من – – قد – كي –لم – لو – هل – مذ .الحروف الثّلاثية: منذ – نعم – بلى – ثم – جير – خال – رب – على – سوف – إن –أن– ليت – –إلى – إذا –أيا . الحروف الرّباعية: حاشا – حتى – كأن – كال – لولا – لوما – لعلّ – أمّا – هلاّ – لمّا – لكن، وكذلك عرض مسائل في باب مواضع (أن المكسورة) وأفرد لـ(أن المفتوحة الخفيفة) وذكر أحرف الجواب (نعم و بلى)، وأورد باب (أم و أو) ومسائل متعددة لـ(باب النون الثقيلة والخفيفة)، وذكر الحروف في باب الإمالة كذلك فصل في باب (عقد تكرير الهمزة لتبنى عليه المسائل)، وفي (عقد في الألف) وفي (الواو) وفي (الياء) و(الميم) و(التاء) وباب آخر في (فصل الإدغام) و(فصل حروف الحلق)، و(فصل حروف الفم)، و (حروف الشّفة)، و(فصل حروف الخيشوم) ويختم شرحه في(باب شواذ الإدغام).

نهج ابن بابشاذ منهج النّحويين بالاحتجاج بالقرآن الكريم فلا تكاد تخلو مسألة من الشّاهد القرآني ومنهجه قائم على عرض الآراء ومحاولة مناقشتها ولا يلتزم منهجاً ثابتاً في ذكر تلك الآراء، فتارة يذكر الشّارح رأي أبو علي الفارسي ويناقشه، ويعلق عليه ثم يذكر أبو القاسم الزّجاجي ويحتج بالنص القرآني ومنه في (باب الإمالة) قوله: " كان أبو علي الفارسي رحمه الله يقول في إمالة حَبالى وكُسالى: أن الإمالة ليست للانقلاب في مثل حَبالى، لأنَّ هذا أصل لم ينطق به في ألف التأنيث المقصورة ولمّا أمتنع ذلك كان السبب في إمالته مراعاة الواحد وهو حُبلى، كما صحت الواو في أداويْ حملاً على إداوة "[101]، وعلّق ابن بابشاذ بان جميع الالفات على الثّلاثة إمالتها مستمرة لا يمنع منها حرف استعلاء؛ لأنّه غلب حكم الياء كما غلب على الفعل حكم التّصرف فإذا جاء في هذا الفصل علّق بقوله: " ولم يذكر أبو القاسم (رحمه الله) القسم الخامس وهو ما أميل لوجود كسرة في حال، وذلك مثل خاف، أميل، وإن كان من ذوات الواو؛ لأنَّه فعل في الأصل، ولأنَّ الكسرة تظهر مثل خِفْت، فأمّا هاب وطاب فمن ذوات الياء لأنه ولا اشكال فيه" [102]، وكذلك لم يذكر الإمالة للإمالة لأجل الكسرة؛ لأجل التشاكل، كما أمليت رؤوس الآي واستشهد بالنّص القرآني في قوله:﴿ **ٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ۝**﴾[103]، ومنهج ابن بابشاذ قائم على السّهولة في إيراد الشّواهد في أبواب الحروف وفصولها ونجد أنّه يرد لكل وجه في

الموضوع الواحد الشواهد القرآنية ومن ذلك (إدغام اللام) بقوله: " إمّا اللّام فيجوز إدغامها في الرّاء مثل: ﴿ **وقال ربُّكُمُ ادْعُونِي** ﴾[104]، ونحوه ولا يحسن عكس ذلك؛ لأجل مزية التّكرير التي في الرّاء"[105]، فيذكر رأيه ويستشهد بالنص القرآني ومن بعد ذلك يذكر رأي الزجاج ومن ذلك باب الفرق بين (إنَّ وأنَّ)[106] يبين ابن بابشاذ مواضع (أنْ) فمنها ناصبة ومنها مخففة من المشدّدة وزائدة: مثل: ﴿ **لَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ**﴾[107]، وبمعنى: أي، مثل: ﴿**انطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ**﴾[108]، فهذه معرفة المخالفة بين إنَّ وأنَّ والمشابهة بينهما ظاهرة: وهو اللفظ والتأكيد والعمل[109] يتبيَّنُ منْ نصّ ابن بابشاذ واستنادًا إلى ما سَاقه منْ شواهِد على **أنَّ** اسم (أنْ) المخَفَّفَة من الثقيلةِ ضمير شأن محذوف وجوباً، فـ " ...تنصب الاسم وترفع الخبَر إلَّا أنَّ اسمها لا يبرز إلَّا في الضرورة "[110].

الخاتمة :

بعد الاطلاع على الشاهد القرآني عند ابن بابشاذ في كتاب شرح الجمل للزجاجي تبيّن أمور عدّة منها:

ـ إن ابن بابشاذ في منهجه في استعمال الشاهد القرآني مفرط في كتابه فلا تكاد مسألة تخلو من ذكر الشواهد القرآنية حتى بلغ عددها أربعمائة شاهد، وهو بذلك لا يخرج عن دائرة النحاة الذين سبقوه.

ـ إنَّ منهج ابن بابشاذ في إيراده للشاهد القرآني قد لا يكتفي في بعض الأحيان بذكر وجه واحد أو مسألة واحدة بل يذكر عدة أوجه نحوية في الشاهد الواحد .

ـ نجده في بعض الشواهد الواردة في المسائل يحتكم إلى آراء النحاة السابقين ومن ثم يرد رأيه بعد ذلك معللًا ومفصلاً، وفي أحيان أخرى ينفرد بتعليل الشاهد بنفسه دون الرجوع إلى رأي الزجاج وغيره من النحاة.

ـ نجده في مسألة الحروف مفصلاً ومسهباً فيها حتى أنّه أفرد لها أبواب خاصة، ويذكر شواهد متعددة للوجه الواحد.

الهوامش:

[1] ينظر: لسان العرب : مادة (شهد) .

[2] ينظر: المعجم الوسيط مادة (شهد) .

[3] التعريفات: 124/1.

[4] كشّاف اصطلاحات الفنون: 1002/1

[5] اللغة الشعرية عند النحاة: 13ـ 14.

[6] ينظر: معجم الاستشهادات: 19.

[7] الحجر: 9.

([8]) ينظر: م . ن: 2/ 17.

([9]) ينظر: وفيات الأعيان: 2/ 517.

([10]) ينظر: إنباه الرواة: 2/ 95، والبلغة للفيروز ابادي: 100.

([11]) ينظر: المقدمة المحسبة: 27، انباه الرواة :2/ 95، وبغية الوعاة: 17./2

[12] ينظر: شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ:978/2–1020.

[13] شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ: 2/1.

[14] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.

[15] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 38/1.

[16] الأحزاب: 39.

([17] الكتاب: 1/ 34.

([18] ينظر: النحو الوافي: 1/ 68.

[19] الأحزاب: 39.

[20] ينظر: شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 38/1.

[21] الأحزاب: 39.

[22] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 104/1.

[23] القمر: 34.

[24] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 484/2.

[25] م . ن: 484/2.

[26] م . ن: 464/2.

[27] المقتضب: 335/3.

[28] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 464/2.

[29] الرعد: 34.

[30] م . ن :11.

[31] هذا مصطلح أطلقه ابن بابشاذ على البصريين.

[32] م . ن : 465/2.

(33) البقرة : 91.

(34) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 96/1.

(35) شرح التسهيل: 322/2.

(36) الفرقان: 74.

(37) المائدة: 2.

(38) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 816/2 .

(39) النمل: 62.

(40) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 817/2.

(41) ينظر: م . ن: 874/2.

(42) المؤمنون: 11.

(43) ينظر: الخصائص: 3 /308.

(44) البقرة: 184.

(45) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 106/1.

(46) ينظر: مختصر النحو للفضلي: 66-67.

(47) ينظر: معاني النحو: 133.

(48) البقرة: 184.

(49) الصافات: 130.

(50) إبراهيم: 2.

(51) ينظر: شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 107/1.

(52) الكتاب: 1/ 329.

(53) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 259، وارتشاف الضرب: 3/ 1100.

(54) ينظر: الكتاب: 1/ 329، والمقرَّب: 88.

(55) ينظر: المقتضب: 4/ 127.

(56) ينظر: شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 107/1

(57) النساء: 90.

(58) الكتاب : 1/ 12.

(59) الأصول في النحو: 1/ 38.

(60) الإيضاح العضدي: 7.

(61) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 1/ 27.

(62) النحو الوافي: 1/ 46.

(63) ينظر: شرح المفصَّل: 4/ 208، وشرح الحدود في النحو للفاكهي: 97 .

(64) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 2/1.

(65) الأنبياء: 23.

(66) شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 26/1.

(67) فاطر: 45.

[68] ينظر: شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 28/1- 29.

(69) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: 319.

(70) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي: 48.

[71] المفصَّل في صنعة الإعراب: 1/ 321.

[72] ينظر: شرح الحدود في النحو: 99، والقواعد الأساسية للغة العربية: 18.

[73] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 103/1.

[74] البقرة: 60.

[75] النساء: 79.

[76] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 93/1.

[77] شرح التسهيل: 255/2- 258.

[78] آل عمران: 154.

[79] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 103/1.

[80] البقرة: 271.

[81] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 939/2.

[82] معجم القاموس المحيط باب(نعم): 298 .

[83] لسان العرب: مادة(نعم)، وينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: 42/2.

[84] ينظر: شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 939/2.

[85] م . ن: 950/2.

[86] شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ: 950/2، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: 255/1.

[87] الأحزاب: 13.

[88] الأنبياء: 23.

[89] إبراهيم:27.

[90] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 882/2.

[91] ينظر: النحو الوافي: 66/1.

[92] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 3/1.

[93] م . ن : 72/1

[94] رصف المباني في شرح حروف المعاني 7.

[95] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 152/1.

[96] م . ن : 171/1 .

[97] م . ن : 186/1.

[98] م . ن : 180/1.

[99] م . ن : 399/1.

[100] م . ن : 434/1.

[101] شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ: 2 /861، ينظر: الكتاب: 319/4، وينظر: المسائل الحلبيات: 319، وسر صناعة الإعراب: 795/2.

[102] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 862/2.

[103] الضحى :1-4.

[104] غافر: 60.

[105] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 964/2.

[106] م. ن : 1/ 171-172.

[107] يوسف : 96.

[108] ص : 6.

[109] شرح جمل الزّجاجي لابن بابشاذ: 173/1.

[110] الجنى الداني: 236.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1. الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، ط1، دار الفكر، لبنان، 1416هـ - 1996م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن علي أبو حيَّان الغرناطي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1418هـ - 1998م.
3. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، ط1، دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م.
4. إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القِفْطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406 هـ - 1982م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
6. الإيضاح، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي العضدي، حسن شاذلي فرهود، ط1، جامعة الرياض، 1969م.
7. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1 ، لبنان . صيدا، 1384هـ - 1965م.
8. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ - 2000م.
9. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424هـ - 2003م.

10. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

11. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، دار العلم، دمشق، 1985م.

12. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق 1405هـ -1985م.

13. شرح التسهيل، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر الجيزة 1410هـ -1990م.

14. شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (972هـ)، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، ط1، دار النفائس بيروت 1417هـ - 1996م.

15. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر.

16. شرح المفصل لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، وضع هوامشه وفهارسه: اميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان 1422هـ - 2001 م.

17. شرح المقدمة المحسة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.

18. شرح جمل الزّجاجي، الشيخ الإمام أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469هـ)، تقديم وتحقيق: أ.د. علي بن توفيق الحمد، ط1، عالم الكتب الحديث، أربد - الأردن، 2016م.

19. قواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، ط1، دار الفكر، 2005م.

20. الكتاب لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988م.

21. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي للتهانوي، تقديم ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: علي جورج، د. عبد الله الخالدي، د. جورج زينات، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 2006م.

22. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، ط3، دار صادر - بيروت، 1414 هـ.

23. اللغة الشعرية عند النحاة - دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، فلفل محمد، ط1، دار جرير، عمان، 2007م.

24. مختصر النحو للفضلي، د. عبد الهادي الفضلي، ط1، دار الشروق، جدة، 2009م.

25. المسائل الحلبيات، أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق، ودار المنارة، بيروت، 1407هـ -1987م

26. معجم القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت 817هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان، 2005م

27. المعجم الوسيط، تأسيس مجمع اللغة العربية، ط4، 2008م.

28. المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

29. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط3، عالم الكتب. بيروت، 1399هـ -1979م.

30. المقرّب لابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418 هـ - 1998م.

31. النحو القرآني - قواعد وشواهد، جميل أحمد مظفر، ط2، مكتبة مكة المكرمة، 1998م.

32. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة لعباس حسن، ط3، دار المعارف مصر.

33. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1978م.